رغم بقائه دون النسبة المستهدفة

التضخم مازال منخفضاً في أمريكا

كانت الأسواق هادئة عموما هذا الأسبوع في انتظار أرقام التضخم الأمريكية يوم الجمعة. فبعد أرقام التوظيف الأمريكية القوية الأسبوع الماضي، سيعطي تقرير التضخم إشارة أفضل إلى التحرك القادم في سياسة مجلس الاحتياط الفدرالي.

وفي حين كان التوظيف قويا بشكل ثابت، كان التضخم على حاله نسبيا هذه السنة، يدعمه في ذلك انخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، اعتبر المجلس أن رفع أسعار الفائدة الذي حصل مرتين هذه السنة مع التخطيط لرفعه مرة ثالثة في نهاية السنة، هو أمر مناسب. ولكن مع وجود التوظيف عند مستوى الاستيعاب الكامل لما يزيد عن سنة حتى الآن، يبقى التضخم والنمو مؤشرين أساس. وقد تطرّق المجلس بالفعل للتراجع الأخير في التضخم، واعتبره مرحلة «مؤقتة»، سيرتفع بعدها في المدى المتوسط. وبالفعل، عزز رئيس مجلس احتياط نيويورك هذه الآراء في خطابه يوم الخميس. وسيصدر تقرير الناتج المحلي الإجمالي القادم في 30 أغسطس وسيشير بشكل أفضل إلى ما إذا كانت قوة سوق العمل ستنعكس في التضخم.

وقد أجرى مجلس الاحتياط الفدرالي آخر رفع لأسعار الفائدة في اجتماعه الذي انعقد في يوليو بالرغم من أن التضخم بقي دون النسبة المستهدفة البالغة 2%. والأسواق الآن غير مقتنعة بأن المجلس يمكن أن يقوم بذلك مجددا بعد أشهر من البيانات المخيبة للآمال. وارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 0.1% فقط في يوليو، أي دون التوقعات للشهر الرابع على التوالي. وتبلغ نسبة التضخم مقارنة بسنة مضت 1.7%. وبالرغم من أن عائد سندات الخزينة الأمريكية ذات مدة 10 سنوات قفز من 1.35% إلى 2.2185% بعد صدور مؤشر سعر المستهلك، فإنه لا زال عند حوالي 8% أقل من شهر مضى. ولذا فإنه من غير المفاجئ، حين ننظر إلى توقعات رفع أسعار الفائدة المبنية على السندات الأمريكية الإسنادية ذات مدة 10

■ بدأ الدولار الأسبوع عند أعلى مستوى له بعد أن عززته الرواتب غير الزراعية

سنوات، أن تضع الأسواق احتمالا بنسبة 30% لرفع آخر لأسعار الفائدة الأمريكية في 2017.

وفي أسواق العملات، بدأ الدولار الأمريكي الأسبوع عند أعلى مستوى أخير له عند 93.400 بعد أن عززته الرواتب غير الزراعية الأسبوع الماضي، ولكنه بقي ضمن نطاق ضيق، إذ أن الأسواق كانت تترقب تقرير مؤشر سعر المستهلك يوم الجمعة. وبعد بلوغه أعلى مستوى له يوم الأربعاء عند 93.800 بعد تقرير إيجابي آخر للتوظيف هو مسح فرص العمل ومعدل دوران العمالة، سرعان ما تراجع لينهي الأسبوع عند 93.401.

وعلى عكس الدولار، كان الأسبوع هادئا بالنسبة لليورو ولم يسجل أي من المؤشرات الاقتصادية الرئيسة أي تغير يذكر. بل تغير اليورو على تطورات السياسة الأمريكية، وبدأ اليورو الأسبوع عند 1.1766 وتراجع بشكل طفيف بعد تقرير مسح فرص العمل ومعدل دوران العمالة الأمريكي (JOLTS)، ليرتفع بعدها وينهي الأسبوع عند 1.1820.

وفي بريطانيا، بقي الجنيه الإسترليني منخفضا بعد تراجعه الأسبوع الماضي عقب اجتماع بنك إنكلترا الحمائمي وتقرير الوظائف الأمريكي الإيجابي، وإضافة إلى تراجعه الأخير، لم يتغير نمو قطاع التصنيع وتزامن ذلك مع خفض بنك إنكلترا لتوقعات النمو الأسبوع الماضي. وبالرغم من أن الجنيه بقي على حاله نسبيا طوال الأسبوع، فقد تراجع إلى 1.3011 بعد أن بدأ الأسبوع عند 1.3025.

وفي آسيا، شهد الين الياباني بعض أكبر التحركات مقابل العملات الرئيسة بسبب الإقبال عليه كعملة ملاذ آمن مع تصاعد التوترات بين أمريكا وكوريا الشمالية. وارتفع الين إلى حوالي 1.60% مع تراجع الدولار مقابل الين من 110.60 في بداية الأسبوع إلى 109.15 عند الإغلاق.

الولايات المتحدة الأمريكية

■ الجنيه الإسترليني بقي منخفضاً ببريطانيا بعد تراجعه عقب اجتماع بنك إنكلترا

وعلى صعيد السلع، تراجعت أسعار النفط الخام لتزيل بذلك مكاسب يوم الجمعة بعد أن خفضت الوكالة الدولية للطاقة توقعاتها بخصوص الطلب على خام دول منظمة أوبك لهذه السنة ولسنة 2018. وإضافة لذلك، ألقت الوكالة أيضا بالشكوك حول التزام أوبك بخفض عرض النفط. وبلغ خام برنت أعلى مستوى له عند 53.64 قبل أن يتراجع لينهي الأسبوع عند 52.10. وتراجع خام متوسط غرب تكساس بشكل مماثل من 50.22 ليغلق عند 48.82. ومن ناحية أخرى، شهدت أسعار الذهب أقوى أسبوع لها في أشهر بسبب شراء الذهب كونه ملاذا آمنا نتيجة التوترات السياسية بين أمريكا وكوريا الشمالية. وبدأ الذهب الأسبوع عند 1258.64$ وارتفع لينهي الأسبوع عند 1288.81$.

وارتفع عدد الوظائف الأمريكية إلى مستوى قياسي من مايو إلى يونيو، وذلك بحسب مكتب إحصاءات العمل. وجاء هذا الارتفاع بشكل رئيس بسبب ارتفاع عدد الوظائف في الخدمات المهنية وقطاع الأعمال بمقدار 179.000 و 62.000 على التوالي. ولكن معدل التوظيف بقي على حاله عند 3.7%. وسجل مسح فرص العمل ومعدل دوران العمالة 6.163 مليونا، متجاوزا التوقعات البالغة 5.6 مليونا وقراءة يوليو البالغة 5.702 مليونا.

وتراجعت أسعار المنتج الأمريكي بشكل غير متوقع في يوليو بسبب تراجع تكاليف الخدمات ومنتجات الطاقة. فقد تراجع مؤشر سعر المنتج بنسبة 0.1% في يوليو فيما تراجع المعدل السنوي من 2.0% إلى 1.9%. ولم يتسق أي منهما مع التوقعات. وتراجع أيضا الرقم الأساس، الذي يستثني المكونات المتقلبة مثل الغذاء والطاقة بنسبة 0.1% من شهر لآخر وعلى أساس سنوي.

وبقيت أسعار المستهلك الأمريكي أيضا ضعيفة للشهر الخامس على التوالي في يوليو، لتثير بذلك المزيد من التساؤلات حول ما إذا كان التضخم سيرتفع لاحقا ليصل إلى المعدل السنوي الذي يستهدفه مجلس الاحتياط الفدرالي والبالغ 2%. وارتفع كل من مؤشر سعر المستهلك ورقمه الأساس بنسبة معدلة موسميا بنسبة 0.1% في يوليو، أي دون التوقعات. وارتفعت أسعار المستهلك على أساس سنوي بنسبة 1.7% بدون تعديل على مدى الشهور الاثني عشر الماضية.

من جهة أخرى ارتفعت أسعار المستهلك في ألمانيا بنسبة 1.7% في يوليو 2017 مقارنة بيوليو 2016. فقد ارتفع مؤشر سعر المستهلك من شهر لآخر بنسبة 0.4% في يوليو 2017. وكان المحرك الأساس لذلك القطاعات المرتبطة بالعطلات والغذاء، وكانت أرقام التضخم متماشية تماما مع التوقع الأولي وأظهرت أن أكبر اقتصاد في أوروبا ينمو بثبات.

وبقي النمو في قطاع التصنيع على حاله في يونيو 2017 مقارنة بمايو 2017. وفي حين ارتفعت 6 من أصل 13 من القطاعات الثانوية، كانت معدات المواصلات أكبر المتراجعين بانخفاضها بنسبة 3.6%. ويرجع هذا التراجع بشكل رئيس إلى تراجع نسبته 6.7% في تصنيع المركبات. ولكن كان من المتوقع أن يكون كامل الإنتاج قد ارتفع بنسبة 0.5% في يونيو مقارنة بالشهر السابق، ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع نسبته 4.1% في التعدين والمحاجر نتيجة الارتفاع في إنتاج النفط والغاز.

■ في ألمانيا ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 1.7% في يوليو 2017 مقارنة بالشهر نفسه بـ 2016

وأدى تراجع أحجام التصدير وارتفاع الواردات إلى زيادة العجز التجاري البريطاني مع باقي العالم في يونيو. وفي حين أن ضعف الجنيه الإسترليني يجعل الصادرات البريطانية أكثر جاذبية، فإنه يجعل أيضا الواردات إلى البلاد أغلى ثمنا، وازداد كامل العجز التجاري ما بين الربعين الأول والثاني من 2017 بمقدار 0.1 مليار جنيه ليصل إلى 8.9 مليار جنيه، إذ أن الارتفاع في الواردات كان متسقا مع الارتفاع في الصادرات.

وفي الشأن الصيني تراجع تضخم المستهلك الصيني بشكل طفيف في يوليو، فيما ارتفعت أسعار المنتج بوتيرة ثابتة. فقد ارتفعت أسعار المستهلك بنسبة 1.4% من سنة لأخرى، أي أقل بشكل ضئيل من زيادة الشهر السابق البالغة 1.5%. وقد تراجعت قراءة التضخم الأساس ليبين هذه السنة بعد ارتفاعها بنسبة تفوق 2% سنويا في نهاية 2016. ومن ناحية أخرى، ارتفعت أسعار المنتج عن سنة سابقة للشهر الحادي عشر على التوالي. وارتفع مؤشر سعر المنتج بنسبة 5.5% في يوليو، أي بدون تغيير عن الشهر السابق، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى السياسات المالية وغيرها من الإجراءات الهادفة إلى حل قيود فائض الطاقة في البلاد.

وتراجعت طلبات الآلات الأساس في اليابان بشكل غير متوقع للشهر الثالث على التوالي في يونيو، إذ أن الشركات تبدو غير مستعدة لزيادة الإنفاق. وتتضارب هذه الأرقام مع استطلاعات الثقة الإيجابية الأخيرة نتيجة لارتفاع الطلب العالمي. ولكن الطلبات الأساس، التي تعتبر مؤشرا إلى الإنفاق الرأسمالي في الأشهر الستة إلى التسعة القادمة، تراجعت بنسبة 1.9% في يونيو من الشهر السابق.

ابتداء من منتصف الشهر الجاري

الصين تفرض حظراً على استيراد منتجات من كوريا الشمالية

جسر الصداقة بين الصين وكوريا الشمالية

فرضت الحكومة الصينية، أمس ، حظرا على استيراد مجموعة من السلع من كوريا الشمالية، في خطوة تهدف إلى الضغط على بيونغ يانغ بسبب تجاربها على إطلاق صواريخ بالستية.

وقالت وزارة التجارة الصينية، في بيان نقلته وكالة «تاس» الروسية: «إن الحكومة تفرض ابتداءا من الـ 15 من أغسطس حظرا تاما على استيراد الفحم، والمنتجات البحرية، والحديد وغيره من المعادن من كوريا الشمالية».

وجاء قرار بكين تماشيا مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2371. وتهدف العقوبات إلى ردع بيونغ يانغ عن إجراء تجارب نووية وصاروخية.

وكانت الصين، العضو الدائم في مجلس الأمن، وافقت في الـ6 من أغسطس/آب على مجموعة من العقوبات الاقتصادية الدولية ضد كوريا الشمالية.

وتعد صادرات كوريا الشمالية إلى الصين، ولاسيما الفحم، العمود الفقري لاقتصاد كوريا الشمالية، وبلغت واردات الصين من كوريا الشمالية بحسب موقع «Itc Trade Map» في العام الماضي نحو 2.5 مليار دولار.

وزادت التوترات الجيوسياسية مؤخرا حول شبه الجزيرة الكورية، لاسيما بعد أن تبادلت الولايات المتحدة وكوريا الشمالية التهديدات، وتوعدت بيونغ يانغ واشنطن باستهداف مصالحها في عدد من المناطق، ومنها جزيرة غوام، وهو ما قوبل بغضب من قبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي توعد كوريا الشمالية بحرب طاحنة.

عملة «بيتكوين».. مكاسب «خيالية» لمستثمريها!

عملة «بيتكوين» حققت مكاسب تزيد عن 40 % منذ بداية الشهر الجاري

تواصل العملة الرقمية «بيتكوين» صعودها هذا العام، متجاوزة حاجز الـ4 آلاف دولار للمرة الأولى على الإطلاق، محققة مكاسب تزيد عن 40% منذ بداية الشهر الجاري.

وبحلول الساعة 10:22 بتوقيت موسكو «07:22 بتوقيت غرينتش» ارتفع الـ«بيتكوين» بنسبة 0.24% عن سعر التسوية السابق، إلى 4111.20 دولار، وتجاوزت العملة الرقمية مستوى الـ4 آلاف دولار للمرة الأولى أمس الأحد.

وبلغت مكاسب الـ «بيتكوين» منذ مطلع أغسطس الجاري نحو 40%، منذ بداية العام الجاري نحو 280%، ما يعني أن حاملي العملة حققو مكاسب «خيالية».

واخترق «بيتكوين» حاجز الـ2000 دولار، للمرة الأولى في مايو/أيار الماضي، ثم تجاوزت الـ3000 دولار في يونيو . وتمكنت العملة الرقمية من تسجيل مستويات قياسية متلاحقة خلال الأسبوعين الماضيين.

وزادت القيمة السوقية للعملات الرقمية ككل خلال اليومين الماضيين بمقدار 11 مليار دولار إلى 137 مليار، منها 66 مليارا، هي حصة عملة الـ«بيتكوين»، أي أن حصة «بيتكوين» تشكل نحو 48%.

اتفاقية منحة يابانية لدعم قطاع المياه في الأردن بقيمة 12.6 مليون دولار

وقعت الحكومتان الاردنية واليابانية أمس اتفاقية تقدم بموجبها طوكيو منحة اضافية لعمان بقيمة 12.6مليون دولار لتمويل مشروع اعادة تأهيل وتوسعة شبكة مياه محافظة البلقاء غرب العاصمة عمان.

ووقع الاتفاقية وزير التخطيط الأردني عماد الفاخوري والسفير الياباني في عمان شيونشي ساكوراي والممثل الرئيسي لمكتب الوكالة اليابانية للتعاون الدولي «جايكا» في الأردن تسوتوما كوباياشي.

وقال الفاخوري في تصريح صحفي عقب التوقيع ان المنحة هي الثانية المخصصة للمشروع الذي نفذت المرحلة الاولى منه بمنحة يابانية أيضا بقيمة 20 مليون دولار بنهاية عام 2014.

واعرب الفاخوري عن شكر وتقدير بلاده لليابان على الدعم المتواصل للمملكة «وعلى تفهم اليابان للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الاردن نتيجة استضافتها حوالي 1ر4 مليون لاجئ سوري».

«أوبر» تدرس عروض 3 شركات لشراء أسهمها

صوت مجلس إدارة شركة «أوبر» بالموافقة على السير في إجراءات شراء أسهمها من جانب شركتين استثماريتين ضمن 3 عروض تلقتها الشركة في الفترة الأخيرة.

وقرر مجلس إدارة الشركة، الأسبوع الماضي، الموافقة على بدء الإجراءات بشأن عرض شراء «سوفت بنك» لأسهمها، كما وافقت على عرض التحالف المقدم من مجموعة «دراغونير إنفستمنت جروب».

فيما لا تزال «أوبر» تفكر في عرض الاتحاد الذي يديره «يرفين بيشيفار» أحد المستثمرين الأوائل بالشركة لشراء أسهم «أوبر» من مستثمريها.

وتتضمن العروض شراء جزء من أسهم «أوبر» من المستثمرين الحاليين، فضلا عن إصدار أسهم جديدة للشركة.

وكانت «أوبر» قد جمعت 10 مليارات دولار عبر بيع ديون وأسهم، فضلا عن امتلاكها 5 مليارات دولار في البنوك.